

المغرب والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ICPD25 الإنجازات والتحديات والفرص

الإنجازات:

على مستوى الإنجازات بذل المغرب جهودا ملحوظة لمعالجة العلاقات المعقدة للسكان والتنمية، من حيث وضع السياسات العمومية وخلق الأطر القانونية والتشريعية المناسبة واعتماد المواثيق الدولية ذات العلاقة. على سبيل المثال:



- اعتمد المغرب عام 2018 قانونين مهمين: القانون 13-103 لمكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة^[1]، والقانون (رقم 14-79) المتعلق بإنشاء هيئة الوطنية للمنافسة ومكافحة كل أشكال التمييز الذي يهدف إلى تعزيز المساواة (ICRAM 2 2017-2021) "أطلقت الحكومة المغربية في عام 2017 النسخة الثانية من برنامج "إكرام - بين الجنسين وإدماج حقوق المرأة على مستوى السياسة العمومية
- تضمن القانون التنظيمي المالي^[3] (13-130) الجديد في عام 2015 تقريرا يهدف إلى أن يصبح أداة تقييم من خلال منظور النوع الاجتماعي - [للسياسة العمومية]⁴.
- ارتفاع عدد النساء والشباب في المناصب العليا: اعتمد البرلمان في عام 2018 القانون (رقم 15-89) المتعلق بإنشاء مجلس استشاري للشباب والعمل الجماعي [5] مهمته الرئيسية اقتراح توصيات اقتصادية واجتماعية وثقافية متعلقة بالشباب والمجتمع المدني.



دعم التعليم

على مدى السنوات الماضية، ارتفع إجمالي عدد التلاميذ والالتحاق بالمدرسة ما قبل الابتدائية ومعدلات محو الأمية بشكل ملحوظ. وصل معدل محو الأمية بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاما إلى 90% في عام 2014 مقابل 58% في عام 1994. ويعد هذا التطور أكثر أهمية بالنسبة للفتيات حيث ارتفع المعدل خلال نفس الفترة من 46% إلى 85.9.



معدل وفيات الأطفال والأمهات

- انخفض معدل وفيات الأطفال في المغرب من 80 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي عام 1990 إلى 22.4 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي عام 2018.
- انخفض معدل وفيات الأمهات على مدى 25 عاما بنسبة 78%، أي من 332 حالة وفاة في عام 1992 إلى 72.6 حالة وفاة لكل 100.000 مولود حي في عام 2017.



وقد برهن المغرب على هذه الجهود من خلال إحرازه المرتبة الثالثة بين الدول العربية في المؤشر المركب للتنمية السكانية التابع للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقد أحرز المرتبة الأولى في مؤشرات التنقل والحوكمة والاستدامة؛ إلا أنه احتل المرتبة التاسعة من حيث الكرامة والعاشرة من حيث الصحة الإنجابية، وهو ما يمكن اعتباره رؤية متعمقة مفيدة لعملية تحديد الأولويات.

التحديات:

- وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزه لا يزال المغرب يواجه تحديات في التنفيذ الكامل لأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 25. وما يزيد التحدي صعوبة وجعل الوضع أكثر صعوبة بالنسبة لـ ICPD 25 هو تفشي جائحة فيروس كورونا في بداية عام 2020، والذي كان له تأثير لاف على إنجاز التزامات لفئات المجتمع الضعيفة خاصة النساء والشباب وسكان القرى. ورغم أن كيفية انعكاس الوباء في المستقبل القريب والمتوسط ومدى تأثيره على المجتمع لا يزال غير واضح، إلا أنه لا شك في أن هذا الوضع سوف يبطئ أو يعرقل بعض الإنجازات على المدى المتوسط والطويل إذا لم تُتخذ أي تدابير الآن.
- إن اللامساواة الاجتماعية، وخاصة بين الجنسين: (الرجال والنساء)، والمناطق (القرية والحضرية) والطبقات الاجتماعية المختلفة وعدم إدماج الفئات الهشة، ICPD25 يجعل من الصعب على المغرب تحقيق التزامات



قد يبدو الشباب المغربي من النظرة الأولى نعمة تنعم بها البلاد عندما يستغل هذا العنصر الديموغرافي من خلال الاستثمار في الرأسمال البشري، غير أن نظرة أعمق توضح أن المغرب لم يستغل بالفعل تزايد أعداد الشباب كما ينبغي، كما أن الفرصة قد تحولت إلى تحد. ويعتبر الشباب المغربي من بين الفئات الأكثر اقضاء من الأنشطة السياسية والاقتصادية وهو أحد المجالات التي لم يحرز فيها المغرب تقدما كبيرا فيما يخص التزامات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

على الرغم من التزامات المغرب الدولية، ما تزال هناك قيود تعرقل تحقيق التزامات المغرب فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية؛ فقد انخفض معدل وفيات الأمهات بشكل ملحوظ بالفعل في العقدين الماضيين إلا أن فجوة التفاوتات بين المناطق القروية والحضرية لا تزال عميقة. فالمناطق القروية تعاني أكثر فيما يتعلق بالبنية التحتية للرعاية الصحية والطواقم الطبية والفقر والأمية وسوء ظروف النظافة العامة في البيئة المعيشية

على الرغم من اللجوء المتزايد لوسائل منع الحمل، لا تزال هناك تحديات بالنسبة للنساء اللواتي لا يرغبن في الحمل أو اللواتي يرغبن في تأجيله، ويتمثل أحد أهم هذه التحديات في الحصول على المعلومة والتعليم وتوفير الخدمات للمراهقين والشباب

ولهذا السبب فإن المغرب في حاجة ملحة إلى برنامج مندمج لمعالجة القضايا الاجتماعية المتعلقة بالجنس. وبسبب انعدام معلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية الكافية، توجد خطورة أكبر في الحمل غير المرغوب فيه والذي يؤدي بعد ذلك إلى عمليات إجهاض غير آمنة وسرية في بعض الحالات

لقد حقق المغرب تقدماً كبيراً في تعميم التعليم بالرغم من بعض التحديات التي لا تزال قائمة، من جملة ما أن نظام التعليم المغربي يعاني من مشاكل مزمنة، بما في ذلك العجز على مستوى التعليم ما قبل الابتدائي الذي يعمق بشكل كبير فجوة اللامساواة في الالتحاق والنجاح بين الطبقات الاجتماعية المختلفة وبين المناطق القروية والحضرية. كما أن معدلات الهدر المدرسي مرتفعة، وهو الأمر الذي يزيد من تفاقم التفاوتات الاجتماعية [1]. من بين العوامل أيضاً انخفاض التحصيل الدراسي والأداء الداخلي الذي يؤثر على جودة التعلم

بالإضافة إلى مشكل القوالب النمطية للمرأة وهيكل السلطة في المجتمع، التي تتراخي في الغالب في ما يتعلق بالعنف ضد المرأة، هناك عقبات تعوق التطبيق الكامل للقانون 103.13، من ضمنها تدني جودة مراكز رعاية النساء ضحايا العنف، وغياب الإدارة المحلية (تحمل مصاريف العلاجات الطبية) لحالات العنف، والنقص في تكوين و تدريب العاملين، ونقص الموارد البشرية التي ينبغي أن تقدم المساعدة على المستوى المحلي، كالمحامين المتخصصين والأطباء والمساعدات الاجتماعيين وأخصائيي المساعدة النفسية الذين يتخصصون في قضايا العنف القائم على نوع الجنس

ترتبط هذه التحديات بعوامل مختلفة كالافتقار إلى الحوكمة الرشيدة، والمحدودية على مستوى القدرات المؤسسية والموارد المالية المخصصة للالتزامات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ولهذه الأسباب فإنه من غير المرجح أن يحقق المغرب التزامات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 25 بالكامل في القرب العاجل

التوصيات



ينبغي أن يكون الحد من اللامساواة بين المناطق القروية والحضرية واللامساواة بين الجنسين (الرجال والنساء) على رأس أولويات حكومة المغرب في السنوات القادمة من الأهمية بمكان تعميم مفاهيم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 25 عبر حملة توعية وتربية مدنية واسعة، وذلك عبر إدماج البرلمان والهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في هذه الحملة

تكثيف السياسات الحكومية مع أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 25، وتعزيز تنسيق بين الوزارات وداخلها مما سيعزز مخرجات المبادرات الحكومية ويزيد من فعاليتها وتأثيرها

إن الشباب في حاجة إلى اهتمام خاص من الحكومة، ويتعين على الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب جعل الشباب محور السياسات العمومية، كما ينبغي إعطاء في جميع إجراءات الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، لأنها الفئة الأكثر تهميشاً وهشاشة (NEET) الأولوية للفئة غير النشطة

من الأهمية بمكان رفع جودة الخدمات فيما يخص الصحة الإنجابية والجنسية، وكذا الرفع من جودة خدمات مراكز الرعاية المتخصصة في حماية النساء ضحايا العنف

يمكن أن يكون لمنظمات المجتمع المدني تأثير إيجابي على تنفيذ التزامات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ولهذا ينبغي على السلطات تخصيص موارد أكبر

لمنظمات المجتمع المدني التي تعمل على تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية